

الخلافا

[165] دليلنا: أنه باعه جزء معلوما من موضع معين، فيجب أن لا يمنع منه مانع، لانه ليس بمجهول. مسألة 266: إذا باع ذراعا معينة من ثوب، كان البيع صحيحا، مثل ما قلناه في الدار. واختلف أصحاب الشافعي، فقال بعضهم مثل ما قلناه (1)، واليه ذهب ابن القفال (2) في التقريب، واختاره أبو الطيب الطبري (3). وقال بعضهم: لا يجوز، ذكره أبو العباس بن القاص (4). دليلنا: الآية (5)، ودلالة الاصل، والمنع يحتاج إلى دليل. مسألة 267: إذا قال: بعثك هذا السمن مع الطرف كل رطل بدرهم، كان جائزا. وقال الشافعي: إن كان وزن كل واحد منهما معلوما، بأن يكون الطرف ربعا أو سدسا أو غير ذلك كان جائزا، وإن لم يكن كذلك بطل العقد، لانه إذا باع موازنة يجب أن يكون مقدار المبيع من كل جنس الذي جعل الثمن في مقابلته معلوما، وهذا مجهول (6). دليلنا: الآية (7)، ودلالة الاصل، والمنع يحتاج إلى دليل. (1) المجموع 9: 317، وفتح العزيز 8: 137. (2) أبو الحسن، القاسم بن محمد بن علي بن اسماعيل القفال الشافعي، فقيه، توفي في حدود سنة 400 هجرية، انظر طبقات الشافعية الكبرى 2: 314، وطبقات الشافعية لابن هداية 38، ومعجم المؤلفين 8: 119. (3) المجموع 9: 317، وفتح العزيز 8: 137. (4) فتح العزيز 8: 137 - 138 و 144. (5) البقرة: 275. (6) مختصر المزني: 87، والمجموع 9: 318 و 319. (7) البقرة: 275.